



Distr.  
LIMITED

A/C.2/34/L.37  
9 November 1979  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون  
اللجنة الثانية  
البند ٦٤ من جدول الأعمال

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

اكوادور ، باكستان ، بنغلاديش ، بھرو ، تركيا ، تونس ، جامايكا ،  
الجمهورية الدومينيكية ، شيلي ، الصومال ، مدغشقر ، النرويج ،  
يوغوسلافيا : مشروع قرار

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث

ان الجمعية العامة ،

ان تشير الى الفقرة ١٤ من الجزء الثاني من قرارها ٣٣٦٢ ( د - ١ - ٧ ) ، المؤرخ في  
١٦ ايلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، والى قرارها ٢٢/٣٣ المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ،  
وان تحيي علما بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٩/١٩٧٩ المؤرخ في ٣ آب / اغسطس  
١٩٧٩ ،

وان تؤكد من جديد أن من الضروري توفير أساس مالي سليم ومستمر لمكتب الأمم المتحدة  
لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث ، الأمر الذي سلحت به الجمعية العامة في قرارها  
١٧٣/٣١ المؤرخ في ٢١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٦ ،

وان تؤكد من جديد أيضا الدور الرئيسي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في  
حالات الكوارث في حشد وتوجيه وتنسيق المساعدة الدولية للاغاثة في حالات الكوارث ، وفقا للولاية  
التي عدهتها الجمعية العامة في قرارها ٢٨١٦ ( د - ٢٦ ) المؤرخ في ١٤ كانون الاول /  
ديسمبر ١٩٧١ ،

وان تدرك ما للكوارث الطبيعية من آثار ضارة على برامج التنمية في البلدان النامية ، وتضع  
في اعتبارها ضرورة أخذ مسائل الكوارث في الحسبان في عملية التحضير للاستراتيجية الانمائية  
الدولية الجديدة ،

وان تدرك أيضا أن الأموال المدرجة في الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث لا تكفي في الوقت الحاضر لتلبية اللبات المقدمة من البلدان النامية المنكوبة بالكوارث للحصول على المساعدة ،

وان تؤكد مرة أخرى على ضرورة قيام كل المشتركين في عمليات الاغاثة باتخاذ تدابير للتحجيل بتقديم مساعدات الاغاثة الدولية وازالة أية عقبات تموق تقديمها .

١ - تعيد لعلمنا مع الارتياح بالتقرير السنوي للأمين العام عن أعمال مكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الاغاثة في حالات الكوارث (١) ، وبالبيان الشفوي الذي أدلى به المنسق في اللجنة الثانية في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ (٢) ؛

٢ - تشني على منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث لجهوده الدائبة من أجل أولئك الذين يعانون بسبب الكوارث ؛

٣ - تالِب الى الحكومات المتعلقة للمساعدة ان تتعاون مع منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث عن طريق اعلام مكتبه بتبرعات الاغاثة المحروضة والمقدمة بالعمل ؛

٤ - تَرجو من منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث ان يدخل المزيد من التدابير على ترتيبات العمل القائمة بينه وبين مقدمي مساعدات الاغاثة والمطلقين لها ؛

٥ - تجدد نداءها الى الحكومات والمنظمات الدولية لتزويد منسق الأمم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث بمعلومات تفصيلية عن تبرعات الاغاثة النقدية والمعينية التي تقدمها حاليا ، والتي تعتمزم تقديمها ، حتى يمكن تجنب ازدواج الجهود وضمان تقديم كل ما يلزم من مساعدة السوي من ينجون من الكوارث ؛

٦ - تدعو الحكومات والوكالات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية بعمليات الاغاثة الى التعاون مع منسق الامم المتحدة لعمليات الاغاثة في حالات الكوارث في جهوده لضمان تقديم الاغاثة الدولية المناسبة بسرعة وفي الوقت المناسب ، والى النظر في اتخاذ التدابير التشريعية والادارية والتنفيذية المناسبة لازالة العقبات التي تقف في سبيل تقديم مساعدات الاغاثة الدولية الى ضحايا الكوارث والاسراع بتقديمها ؛

٧ - ترحب بالمقرر الذي اتخذته مجلس ادارة برنامج الامم المتحدة الانمائي في دورته السادسة والعشرين بالنظر في ادراج أنشطة للتعاون التقني للتأهب للكوارث واتقائها في البرامج الوائبة والاقليمية (٣) ؛

(١) L/34/190 .

(٢) انذار L/C.2/34/SR.30 .

(٣) انذار الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ١٩٧٩ ، الطحق رقم ١٠ .

(E/1979/40) الفصل الحادي والعشرون .

٨ - ترجو رصد أموال إضافية في الميزانية العادية لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث للفترة ١٩٨٠-١٩٨١ لتمكين المنسق من تلبية ١٢ ألفاً على الأقل للمساعدة المارئة في حالات الكوارث في كل سنة ، بعد أقصى عادي قدره ٣٠٠٠٠ دولار لكل بلد في حالة أية كارثة مفردة ؛

٩ - ترجو من اللجنة التحضيرية للاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة أن تأخذ في الاعتبار ، في مداولاتها ، المسائل المتعلقة بالإغاثة في حالات الكوارث ، والتأهب للكوارث واتقائها ؛

١٠ - تحث جميع الحكومات على أن تتبرع للصندوق الاستئماني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، أخذة في الاعتبار بصفة خاصة المشاكل المالية للحساب الفرعي للإغاثة في حالات الكوارث ، المبينة في تقرير الأمين العام .

-----